Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève
N° 1109/AEO

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
جنيف

La Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme et a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la contribution du Royaume du Maroc à la préparation de la première session du Groupe de travail intergouvernemental à composition non limitée sur un protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, créé en vertu de la résolution 56/5.

La Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations Internationales à Genève saisit cette occasion pour renouveler au Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme les assurances de sa parfaite considération.

Mission Permanente du Royaume du Maroc
Genève

Genève, le 28 mai 2025

Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme
Genève
ohchr-registry@un.org
ohchr-children@un.org

مشروع مساهمة المملكة المغربية في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي المجاني والتعليم الثانوي المجاني -الدورة الثانية والستون لمجلس حقوق الإنسان-

بعده مساهمة المملكة المغربية في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي المجاني والتعليم الثانوي المجاني، الذي سيتم تقديمه في الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان:

مقدمة

- يعتبر الحق في التعليم حقا أساسيا مكفولا لجميع الأفراد دون تمييز، ويعد من الحقوق التمكينية الضرورية للولوج لحقوق أساسية أخرى لتحقيق تنمية الأفراد والمجتمع الشخصية والاقتصادية والاجتماعية. ويرتكز الحق في التعليم على عدة عناصر أهمها الإلزامية والمجانية (بالنسبة للتعليم الابتدائي على الأقل)، وعدم التمييز (على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة)، وجودة التعليم (حيث يكون قادرا على تمكين الإنسان من التطوير الكامل لشخصيته) إضافة إلى حرية اختيار الأسر لمدارس أطفالهم (مع الأخذ بعين الاعتبار معتقداتهم وخلفياتهم الدينية والثقافية).
- يهدف التعليم إلى تطوير الشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي عادل يقوم على قيم العدالة والمساواة. كما يهدف إلى تعزيز التفاهم والتسامح والسلام بين الشعوب باعتبار دوره في مكافحة التعصب والكراهية، وتعزيز روح التعاون والتعايش السلمي.
- تؤكد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على أهمية مكافحة التمييز في مجال التعليم، وضمان المساواة في فرص الحصول عليه بين جميع الأفراد بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي. كما تنص على ضرورة إتاحة التعليم بشكل عام ومجاني على الأقل في المرحلة الابتدائية، وتعميم التعليم الثانوي وجعله متاحًا للجميع، مع توفير التعليم العالي على أساس الكفاءة دون أي تمييز.
- يلعب التعليم دورًا حيويًا في حماية الأطفال من شتى أشكال الاستغلال، وفي تمكين النساء ويعزز حقوق الإنسان والديمقراطية في المجتمعات. يهدف التعليم إلى تنمية الوعي بالقضايا العالمية، وتنمية القدرة على التفكير النقدي والتفاعل مع البيئة الاجتماعية.
- تعكس هذه الأبعاد فلسفة حقوق الإنسان التي تعتبر التعليم ليس مجرد خدمة تقدم، بل حقا أساسيا لتحقيق الكرامة الإنسانية، والمساواة، والتمكين .وتؤكد هذه الأبعاد على دور الدولة والجهات الفاعلة في توفير بيئة تعليمية شاملة، وعادلة، ومرنة تتيح لكل فرد تطوير شخصيته وقدراته في إطار احترام حقوقه وحرياته الأساسية.

المحور الأول: العقبات الرئيسية لجعل التعليم ما قبل الابتدائي العمومي بالمجان في التشريع والسياسات والممارسات الوطنية وتأثيراتها على حقوق الطفل

- كرس دستور المملكة المغربية الحق في التعليم، حيث نص الفصل 31 منه على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة وعلى التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة كما نص أيضا على أن الدولة تعمل على تمكين المواطنين والمواطنات من الاستفادة من التكوين المهني ومن التربية البدنية والفنية. أما الفصل 32 من الدستور فقد نص على أن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.
- يحتل التعليم الأولي مكانة محورية في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح التربية والتكوين باعتباره القاعدة الأساسية للإصلاح التربوي الذي يهدف إلى تحقيق الجودة وتكافؤ الفرص. وتؤكد الرؤية الاستراتيجية على ضرورة النهوض بالتعليم الأولي تدريجياً، وذلك من خلال جعل تعميمه بمواصفات الجودة التزاماً قانونياً للدولة والأسر. وتعتبر إلزامية التعليم الأولي وتعميمه الرافعة الثانية من الرؤية عبر تمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4 و6 سنوات منه.
- يستند القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أساسا على مقتضيات دستور المملكة المتعلقة بالتعليم ويعتبر تنزيلا لتوصيات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030،
- جعل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التعليم الأولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر على حد سواء. وقد نص في المادة 8 على "إرساء التعليم الأولي وفتحه في وجه جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين أربع وست سنوات والشروع في دمجه تدريجيا في التعليم الابتدائي في أجل ثلاث سنوات، ويشكلان معا «سلك التعليم الابتدائي»، على أن يتم فتحه في وجه الأطفال البالغين ثلاث سنوات بعد تعميمه". وقد تناول القانون في بابه الثامن مجانية التعليم وتنويع مصادر تمويل المنظومة التربوية، بحيث جاء في المادة 45 أن" الدولة تضمن مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته وتعمل على تعبئة وضمان كل الإمكانات المتاحة لجعله في متناول كافة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة"
- يمثل القانون النظام الأساسي للتعليم الأولي رقم 05.00 الصادر في عام 2000، حجر الزاوية في تنظيم التعليم الأولي بالمغرب. ويعرف القانون في **المادة 1** التعليم الأولي بأنه المرحلة التعليمية التي تستقبل الأطفال من سن 4 إلى 6 سنوات، ويهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص، وتطوير مهارات الأطفال، وتعليم مبادئ الإسلام والقيم الوطنية، والإعداد لتعلم القراءة والكتابة باللغة العربية مع الإلمام بالأمازيغية أو اللهجات المحلية. كما يحدد القانون التزامات المؤسسات التعليمية، وشروط العاملين بها، ويشمل بنودًا تتعلق بالمراقبة والعقوبات. كما تحدد مواد أخرى الالتزامات التربوية للمؤسسات **(المادة 7)**، ومعايير الصحة والوقاية وتأمين الأطفال ضد الحوادث المدرسية **(المادتين 8 و9)**. هذا وقد خصص الباب الثالث من القانون للعاملين بمؤسسات التعليم الأولي، منها الشروط اللازم توفرها في المربي المدرسي.
- تمثل العناصر التالية التحديات الأساسية التي تواجه تأمين تعليم ما قبل ابتدائي ذي جودة وبالمجان:

- التنصيص على التمييز الإيجابي لفائدة الأطفال في وضعية هشاشة، بما في ذلك الأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال القرويون، وأبناء الأسر الفقيرة.
- التفكير في اعتماد إطار قانوني ومؤسساتي موحد ومُلزم لتنظيم الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأولي، يضمن التنسيق بين القطاعات الحكومية، ويحدد معايير الجودة، ويعزز حكامة ترابية دامجة.
- ضمان التقائية البرامج بين التربية، والصحة، والأسرة، والحماية، وتطوير خريطة مجالية وطنية تُمكّن من التوزيع العادل للعرض التربوي.

- إدراج مصطلح "التربية الدامجة المبكرة" ضمن السياسات العمومية، مع تكييف البرامج والمقاربات وفق حاجيات الأطفال في وضعيات خاصة ووضعيات إعاقة، وتوفير الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة في هذا المجال.
- تشجيع الشراكات المبتكرة والمستدامة بين الدولة والفاعلين الترابيين والخواص والمجتمع المدني، مع إحداث آلية وطنية لتتبع وتقييم أثر هذه الشراكات على تقليص الفوارق في التعليم ما قبل الابتدائي.
- في سياق جهود تعميم التعليم الأولي، يطرح تحدي ملاءمة العرض الخاص به مع احتياجات فئات ومجالات مختلفة، خاصة السكان الرحل أو المناطق القروية ذات الكثافة السكانية الجد منخفضة[1].
- تعزيز برامج الدعم الاقتصادي للأسر والأطفال من الفئات الخاصة وبالمناطق الهشة للتشجيع على التعليم؛
- تواصل توفير الموارد البشرية المؤهلة والاستمرار في الاستثمار في التكوين الأساسي والمستمر للمربيين والمربيات المكلفين بالتعليم الأولي وتحفيزها وتشجيعها.

المحور الثاني: العقبات الرئيسية لجعل التعليم الثانوي العمومي بالمجان في التشريع والسياسات والممارسات الوطنية وتأثيراتها على حقوق الطفل

إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه بالنسبة للتعليم ما قبل الابتدائي، يعتبر الإكراه الكبير للتعليم الثانوي العمومي بالمجان متعلقا بالموارد البشرية، لما له من أثر على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأطفال. وتعتبر القضايا التالية أهم التحديات التي تواجه تحقيق مجانية التعليم الثانوي:

- التنصيص الصريح في التشريعات على مجانية التعليم الثانوي في جميع أسلاكه، بما يشمل إزالة التكاليف غير المباشرة (نقل، إيواء، أدوات مدرسية، دعم تربوي ونفسي)، واعتماد برامج فعالة للدعم الاجتماعي المشروط.
- تطوير آليات الدعم المالي والاجتماعي والتربوي الموجهة للفئات الهشة وكذا الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وضمان توافر خدمات المرافقة النفسية والاجتماعية في كل مؤسسة تعليمية.
- إدماج التربية الدامجة في كافة أسلاك التعليم المدرسي، وتوفير شروط إنجاحها واستدامتها، مع مواءمة المناهج والدعم التربوي والبنيات التحتية بما يضمن التمدرس الفعلي للأطفال والتلاميذ في وضعية إعاقة وفي وضعيات خاصة.
- تشجيع مقاربات التعليم الهجين (الرقمي والحضوري) في المناطق النائية، مع توفير البنية التحتية والتكوين الرقمي للأطر، والدعم اللوجستيكي للأسر.
- ضمان مشاركة فعلية للتلاميذ في بلورة السياسات التعليمية على المستويين المحلي والوطني، كآلية لإعمال مبدأ المشاركة وممارسة المواطنة الناشئة.
- إقرار سياسة استباقية شاملة لمحاربة الهدر المدرسي، وتطوير آليات حماية البيئة المدرسية وتعزيز اليقظة المجتمعية لضمان أمان التلميذات والتلاميذ من المخاطر المحيطة، وإدماج الصحة النفسية والمرافقة الاجتماعية كمكون أساسي إلزامي في كافة مؤسسات التعليمية والتربوية، دون أي تمييز.
- التصدي لمظاهر العنف بالوسط المدرسي ومحيط المؤسسات التعليمية باعتباره من الأولويات التربوية التي تستدعي التعاون بين مختلف الفاعلين، وتفعيل أدوار المجتمع المدني. وتحرص المملكة المغربية في هذا الباب على تنمية ثقافة الحوار والتسامح بالوسط المدرسي، خاصة من خلال إدماج حصص التربية على المواطنة والقيم وحقوق الإنسان في البرامج والمناهج التعليمية، علاوة عن تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية لتفجير الطاقات السلبية، وخلق بيئة آمنة ومحفزة

[1] عرفت المملكة المغربية إنجاز 30.000 مؤسسة للتعليم الأولي برسم السنة الدراسية 2023-2024

المحور الثالث: أمثلة حول الآليات المالية المبتكرة والمستدامة لدعم التنفيذ الكامل والفعال للتعليم ما قبل الابتدائي والثانوي العام المجاني لجميع الأطفال في البلد

في إطار تظافر جهود مختلف الفاعلين للنهوض بالتعليم المدرسي وضمان مجانيته، تساهم مجموعة منهم في تمويل منظومة التربية الوطنية. وتمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[2] منذ انطلاقتها سنة 2005 شريكا استراتيجيا أساسيا لقطاع التربية الوطنية.

كما توفر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص موارد لدعم التعليم العمومي، وتمثل الاتفاقية المبرمة بين المكتب الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات وقطاع التربية الوطنية نموذجا لذلك.

ومن جهة أخرى، يجدر التذكير بمجموعة من مقترحات الإجراءات التي تدعم التنفيذ الكامل والفعال للتعليم ما قبل الابتدائي والثانوي العام المجاني لجميع الأطفال من قبيل:

- إحداث صناديق جهوية للدعم المدرسي بتمويل مشترك من الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص، مخصصة لخدمات الدعم المدرسي والتغذية والنقل والإيواء في المناطق ذات الخصاص.
- وضع إطار تعاقدي وطني منصف وشفاف، يحدد معايير الشراكة العمومية-الخصوصية في التعليم، ويُخضعها لمساءلة دورية وتقييم أثرها على تقليص الفوارق التربوية والمجالية.
- الاستثمار في الرقمنة التربوية كآلية لتوسيع العرض وتسهيل الولوج إلى المحتويات الجيدة، خصوصًا في البيئات المحرومة.
- توجيه برامج المساعدة الدولية والتمويل متعدد الأطراف نحو مشاريع البنية التحتية التربوية، والدعم الاجتماعي، والتكوين التربوي، في مراحل التعليم المستهدفة بالبروتوكول.

المحور الرابع: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإزالة العقبات وجعل التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الثانوي العام مجانيين للجميع، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية والتنسيق بين القطاعات والتعاون الدولي

في إطار التوجهات الملكية السامية التي أكدت على أولوية التعليم ودعت الى جعله رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتأهيل الرأسمال البشري، وضعت الحكومة المغربية رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى إرساء مدرسة عمومية جديدة قادرة على تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وتوفير تعليم ذي جودة متاح للجميع، من مرحلة التعليم الأولي إلى السلك الثانوي التأهيلي.

ومن هذا المنطلق، تم سنة 2018 إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي يروم تعميم تعليم أولي ذي جودة لفائدة الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات وذلك في أفق 2027-2028. وقد حدد البرنامج مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من بينها تطوير وتجويد العرض التربوي العمومي وإرساء وتعزيز التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المربيات والمربيين.

---

[2] تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) ورشا ملكيا رائدا يهدف إلى تحقيق تنمية بشرية واجتماعية تضمن كرامة الانسان وحقوقه. ومنذ إعطاء انطلاقتها سنة 2005، قطعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجموعة من المراحل بشكل يواكب التحديات الأنية والمستقبلية وديناميةالأوراش والإصلاحات الاجتماعية والتنموية ببلادنا. حيث عملت المرحلة الأولى (2005-2010) على محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء فيما اهتمت المرحلة الثانية (2011-2018) بالتأهيل الترابي وتقليص العجز المسجل على مستوى الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وفضلا عن تحصين المكتسبات المحققة، ركزت المرحلة الثالثة للمبادرة (منذ 2019) على الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأسمال البشري وتعزيز قدرات ومؤهلات الأجيال الصاعدة، عبر برامج متكاملة تعنى بالطفولة المبكرة، ودعم التمدرس، وتعزيز قابلية التشغيل، وريادة الأعمال لدى فئة الشباب.

وفي إطار مواكبة ودعم هذا البرنامج الوطني الطموح، عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة[3] وفق مقاربة تشاركية وتكاملية من أجل توسيع العرض التربوي للتعليم الأولي بالوسط القروي والرفع من جودته وتعزيز الطلب عليه. حيث تم سنة 2018 توقيع اتفاقية-إطار للشراكة مع قطاع التربية الوطنية تضمنت التزام المبادرة الوطنية للتنمية بإحداث وتجهيز 10.000 وحدة للتعليم الأولي وتغطية نفقات تسييرها لمدة سنتين. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية استطاعت من خلال مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على الصعيد الوطني تحقيق تطورًا ملحوظًا في نسبة تعميم التعليم الأولي، حيث بلغ معدل التمدرس على الصعيد الوطني حوالي **83%**، مما يعكس الجهود المبذولة في توسيع عملية التعميم حيث أن أكثر من **50%**من هذا التعليم يتم في إطار **تعليم أولي عمومي عالي الجودة**، وهو ما يؤشر على توجه واضح نحو ضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات التربوية المقدمة للأطفال في سن ما قبل التمدرس.

كما قامت المبادرة الوطنية بمعية شركائها ببلورة وإرساء نموذج ناجع ومبتكر للتعليم الأولي قائم على المجانية والجودة والاستدامة. هذا النموذج المعترف به من قبل الشركاء المؤسساتيين الوطنيين ومنظمات دولية (البنك الدولي، اليونيسف، ...) يشكل مرجعا متكاملا لتنزيل مرافق التعليم الأولي على نطاق واسع.

كما ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تعزيز البنيات التحتية المخصصة لاستقبال ورعاية الأطفال دون سن الرابعة من خلال إحداث أكثر من 400 حضانة وروض لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة، إضافة إلى تخصيص فضاءات داخل مراكز تكوين وتأهيل النساء المحدثة في إطار المبادرة وذلك لرعاية أطفالهن أثناء تدريبهن.

وبهدف رفع المعيقات السوسيو-اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج الأطفال للتمدرس خاصة بالمرحلة الثانوية، قامت المبادرة بإرساء آليتين متكاملتين لتمكين التلميذات والتلاميذ من متابعة دراستهم في أحسن الظروف. وتتمثل هاتان الآليتان في مؤسسات الإيواء والمواكبة التربوية والاجتماعية (دور الطالب والطالبة) بالإضافة إلى خدمة النقل المدرسي في العالم القروي.

وقد عملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على إرساء نماذج تدبيرية ناجعة وتطوير آليات لتدبير دور الطالب والطالبة والنقل المدرسي لتحسينها والرفع من جودتها.

إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه في المحور الأول، ولتحقيق حكامة جيدة للتعليم الأولي تعمل المملكة المغربية على تعزيز البرمجة والتخطيط، وضمان الشفافية في جميع العمليات التعليمية، وتعبئة الموارد المالية الضرورية. وفي هذا الصدد، تم إنجاز ما يلي:

- إحداث بنيات إدارية مختصة على المستوى المركزي والترابي خاصة بتتبع التعليم الأولي؛
- وضع خطة وطنية لتأهيل التعليم الأولي غير المهيكل في إطار ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال؛
- إعمال تدابير للمتابعة والمراقبة على المستوى المركزي؛
- اعتماد التدبير المفوض بالنسبة للتعليم الأولي العمومي الذي يكفل المجانية، من خلال الشراكة على المستوى المركزي مع ثلاث جمعيات وطنية ذات خبرة وقدرات تدبيرية في هذا الشأن، على رأسها المؤسسة المغربية للتعليم الأولي التي تدبر 70% من التعليم الأولي العمومي وعلى المستوى الجهوي مع 280 جمعية محلية بما يمكن من نهج سياسة القرب من حيث التسيير وانتقاء المربيات والمربين؛
- إصدار دليل المساطر لمنح الدعم المالي والذي يحدد مجموعة من الشروط لاختيار الجمعيات المحلية التي تتوفر على الإمكانات البشرية وتجربة تدبيرية كافية لتسيير أقسام التعليم الأولي؛
- مسك جميع الأطفال بغض النظر عن نوع التعليم الأولي الذي ينتمون إليه في منظومة مسار[4] لتدبير الدراسة.
- إحداث الحضانة الاجتماعية وهي مؤسسة تربوية تستقبل أطفالا تتراوح أعمارهم ما بين ثلاثة أشهر كاملة وأربع سنوات، ويتعلق الأمر بأطفال الأسر والأمهات في وضعية صعبة، بمختلف المجالات الترابية حيث تقدم لهم خدمات تربوية تستجيب لحاجيات سنهم مجانا أو بمبلغ رمزي؛

---

[3] ركزت المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (منذ 2019) على الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأسمال البشري وتعزيز قدرات ومؤهلات الأجيال الصاعدة، عبر برامج متكاملة تعنى بالطفولة المبكرة، ودعم التمدرس، وتعزيز قابلية التشغيل، وريادة الأعمال لدى فئة الشباب.

[4] مسار هو نظام معلوماتي إلكتروني أطلقته وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمغرب بهدف تحديث وتطوير تدبير الحياة المدرسية، وتسهيل التواصل بين مختلف المتدخلين في العملية التعليمية (الإدارة، التلاميذ، أولياء الأمور)، كما تهدف إلى رقمنة المعطيات الدراسية، والتمكين من تتبع المسار الدراسي، وتعزيز الشفافية في تدبير نتائج التلاميذ مع توحيد نظام التقييم وتتبع الغياب والجداول الزمنية

- تقوية برنامج التربية ما قبل التمدرس الذي تشرف عليه مؤسسة التعاون الوطني، والذي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال لولوجهم التعليم المدرسي وتيسير نومهم.

ولتجويد العرض الخاص بالتربية والتكوين عموما يقترح ما يلي:

- مأسسة منظومة معلومات وطنية متكاملة لتتبع المعطيات التربوية والإنصاف المجالي والاجتماعي، تربط بين التربية، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتجهيز، وتوفر قاعدة معرفية لصياغة السياسات.
- تطوير تعاون استراتيجي متعدد الأطراف مع المنظمات الدولية المختصة، أخذا بعين الاعتبار الأولويات الوطنية، لضمان الدعم التقني والمالي المستدام.